

## انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وضرورة تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي

### The repercussions of the Corona virus pandemic on the Algerian economy and need to activate the strategy of economic diversification

عياد السعدي، حجاب إكرام

<sup>1</sup> أستاذ محاضر بـ، جامعة فرحات عباس - سطيف-1، الجزائر، ayad.saadi@univ-setif.dz

<sup>2</sup> المركز الجامعي تيبازة، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، الجزائر، hadjab.ikram@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2021/10/1

تاريخ القبول: 2021/4/22

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

#### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري وكذا سبل تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي كحل لتجنب الآثار السلبية التي قد يخلفها، نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالمداخيل والعائدات النفطية وكون أن التنويع الاقتصادي سياسة تنموية وخيار استراتيجي من شأنه تقليل المخاطر الاقتصادية. توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها الانعكاسات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على أسعار النفط من تراجع للمداخيل البترولية و العجز الموازي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مما يستوجب ضرورة تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي. **كلمات مفتاحية:** أسعار النفط، فيروس كورونا، اقتصاد جزائري، تنويع اقتصادي. **تصنيف JEL :** E60 ؛ G10 ؛ Q4.

#### Abstract:

This study aimed to find out the effects of the corona virus on the Algerian economy, and knowing ways to activate the economic diversification strategy as a solution to avoid the negative effects that it may have, due to the association of the Algerian economy with oil revenues and the fact that economic diversification is a development policy and a strategic choice that will improve the level of income as well as reducing economic risks.

This study reached many results, most notably the negative repercussions left by the corona virus on oil prices, such as a decline in oil revenues, the budget deficit, and a decline in economic growth rates, which necessitates activating the economic diversification strategy.

**Keywords:** Oil prices; Corona virus; Algerian economy; Economic diversification.

**Jel Classification Codes:** E60 ؛ G10 ؛ Q4.

المؤلف المرسل: السعدي عياد، الإيميل: ayad\_88@hotmail.fr

1. مقدمة:

يعتبر فيروس كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب أمراض تنفسية لدى البشر تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض **Covid 19** هذا الأخير هو مرض معدي يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا ولم يعد هناك أي علم لوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة **ووهان** الصينية في ديسمبر 2019 وقد تحول **Covid 19** الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم ومن بين أعراضه الأكثر شيوعا الحمى والسعال الجاف والتعب وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع أو الاحتقان الأنفي أو ألم الحلق ويصاب الناس بالعدوى لكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة جدا. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

على الصعيد الاقتصادي أثر فيروس كورونا الذي تزامن مع حرب نفطية بين السعودية وروسيا على أسعار النفط بشكل متسارع حيث كان سيناريو 2020 مختلفا عن المسارات والتجارب السابقة حيث يؤخذ بعين الاعتبار انتشار وباء فيروس وتعطيل للنشاط الاقتصادي العالمي، فتجار النفط يجدون صعوبة بالغة لتقدير شدة تأثير مسار الأسعار مدرجة تأثير الاستهلاك العالمي من فيروس كورونا كوفيد 19 بناء على أدلة الأوبئة السابقة والانفلونزا .

كغيره من الأوبئة التنفسية يأتي التأثير الأكبر على الاقتصاد واستهلاك النفط من تدابير الاحتواء كالحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، حيث قامت الحكومات بفرض إجراءات صارمة للتعامل مع حالة طوارئ الصحة العامة، كان لتدابير التباعد الاجتماعي تأثير سلبي على كل من إنفاق المستهلكين والقطاع الخاص، التصنيع، الخدمات وحتى شبكات النقل.

أثر تباطؤ النشاط العالمي الناجم عن إجراءات الاحتواء في الاقتصاديات الرئيسية على سلاسل القيمة العالمية، على قطاعات التجزئة والصناعات التحويلية الغنية بالوظائف، فضلا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، فإن الإجراءات الاحتوائية التقييدية التي اتخذتها الحكومات والمخاوف من الإصابة بالعدوى تضعف طلب المستهلكين، لا سيما في قطاعات السياحة والضيافة والتجزئة. وفي الوقت ذاته، ازدادت حدة تضيق الأوضاع المالية العالمية ورغم أجواء عدم اليقين من عمق هذه الأزمة ومدتها، فسوف تتسبب هذه الجائحة في تفاقم مشكلة البطالة وازدياد مواطن الضعف المرتفعة بالفعل، الناجمة عن زيادة الدين العام والدين الخارجي في الكثير من البلدان.

تعتبر الجزائر دولة نفطية بامتياز حيث تعتمد بشدة على تصدير سلعة وحيدة هي المحروقات وبنسبة تفوق 95 بالمائة في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيراداتها هذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات التي تطرأ على سوق النفط الذي تتحكم فيه عوامل وقوى خارجية، حيث اتضح هذا التأثير جليا عندما شهدت أسعار النفط في الآونة الأخيرة تراجعا حادا بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد **Covid 19**.

كشف هذا الانخفاض عن الوضعية الهشة للاقتصاد الجزائري ، وهو ما يحتم على السلطات الجزائرية البحث عن مختلف البدائل المتاحة لمواجهة تراجع الإيرادات وتبني سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي، هذه الأخيرة التي يركز نجاحها في تحقيق التنمية الاقتصادية على دور الدولة ومدى اهتمامها وقدرتها على الاستفادة من الموارد الطبيعية والقدرات البشرية المتوفرة لديها، بالإضافة إلى ما يرتبط بذلك من إرادة سياسية واقتصادية تركز على الأداء الجيد لمختلف القطاعات المحققة للنمو من خلال توفير الدعم الضروري لها، إضافة إلى الاستخدام الأمثل والفعال لرأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم الجيد، التدريب الكفء وتعزيز التنافسية بالانفتاح على التطور التكنولوجي ونشره على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع جعل تلك المكونات تعمل في إطار مؤسسي كشرط أساسي ومهم للنمو والتنمية المستدامة.

## 2. إشكالية الدراسة

ما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا؟ وما هي سبل تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي؟

### 1.2 فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة أعلاه تتبنى الدراسة جملة من الفرضيات التالية:

- تواجه الاقتصاديات في العالم عدة تحديات ولعل أبرزها أزمة فيروس كورونا والذي كان له تأثير حاد على أسعار النفط؛
- تتبنى الحكومة الجزائرية بعض الإجراءات من خلال البنك المركزي ووزارة المالية لتلافي آثار أزمة فيروس كورونا؛
- يمكن تطوير الاقتصاد الوطني واحتواء أزمة انخفاض أسعار النفط من خلال تبني استراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي التي تعتبر حتمية نظرا لما تمتلكه من موارد وإمكانيات..

### 2.2 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سنتناوله حيث يعتبر موضوع أزمة فيروس كورونا وتأثيرها على أسعار النفط من مواضيع الساعة لما له من اثر كبير على الاقتصاديات في العالم بما فيها النفطية منها والجزائر على وجه الخصوص.

### 3.2 محاور الدراسة

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- تداعيات تفشي وباء كورونا على أسعار النفط العالمية ؛
- فيروس كورونا وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؛
- التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لاستدامة التنمية. فيروس كورونا وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

### 3. تداعيات تفشي وباء كورونا على أسعار النفط العالمية:

#### 1.1 بداية الأزمة:

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 جانفي 2020 رسميا عن تفشي فيروس كورونا المستجد، وأقرت أنه وباء خطير في 11 مارس 2020 ، علما أن هذا الوباء بدأ في الانتشار في الصين منذ ديسمبر 2019 ، وتحديدًا في مدينة ووهان.

وباشرت الحكومة الصينية باتخاذ خطوات صارمة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره، كإغلاق المدن والمنشآت والمصانع ومنع حركة السير وغيرها من الإجراءات. ونتيجة لذلك، توقع خبراء تراجع استهلاك النفط بواقع 25%.

ونظرت أسواق النفط إلى تراجع الطلب الصيني باعتباره تحذيرًا، وأن ذلك بداية مرحلة جديدة من ازدياد التخمة في السوق وتراجع الأسعار. وقد دفع هذا التطور السعودية، القائد الفعلي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلى الدعوة إلى عقد اجتماع يشمل أعضاء منظمة أوبك وروسيا ودول أخرى منتجة للنفط، في فيينا في 5 و 6 مارس 2020 ، للتباحث حول تخفيضات إضافية لإيقاف انحدار الأسعار. ولكن الاجتماع فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة تخفيضات إنتاج النفط، ما أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط مسجلة أسوأ أداء منذ عام 1991.

وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي سيتهاوى بنسبة 30% خلال عام 2020، تحت وطأة وباء كورونا الذي أدى إلى إغلاق المرافق الاقتصادية في معظم دول العالم وشل حركة السفر والمواصلات وقطاعات السياحة والترفيه وغيرها. ونجم عن ذلك أن السوق النفطية بدأت تعاني فائضًا أو تخمة تبلغ 25 مليون برميل يوميًا.

### 2.3 انهيار الأسعار:

يعدّ يوم الاثنين 20 أبريل 2020 (يوما أسودا) في تاريخ صناعة النفط؛ إذ انهارت أسعار النفط الأميركي القياسي، المعروف بخام غرب تكساس الوسيط، بنسبة 300 %، خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت ناقص 37 دولارا للبرميل عند التسوية. وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية، وكان له أثر سيكولوجي عميق امتد من تكساس الأميركية، مروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقاً إلى اليابان. ومع تقلص القدرة التخزينية الأميركية وتكلفتها الباهظة، يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجاناً أو يقدم إغراءات مالية لربانته لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين. وهذا ما حدث لعقود تسليم شهر ماي، حيث هرع أصحابها لإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين.

وصفت وكالة بلومبيرغ تهاوي الأسعار باعتباره (أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل)، مشيرة إلى أن هذه الأزمة انتهت بانخفاض الأسعار إلى ما دون الصفر؛ كانت صدمة هائلة للأسواق وعصية على التحليل المنطقي.

تقدّر قيمة الصناعة النفطية على المستوى العالمي بحدود 3.3 تريليونات دولار لعام 2019 ، ولكن إذا أضفنا إليها تكلفة أعمال التنقيب والاكتشافات والإنتاج والخدمات التقنية المساعدة والموجودات وبنيتها التحتية ستبلغ أضعاف هذا الرقم وبهذا، تعدّ صناعة النفط من أهم النشاطات الصناعية في العالم وأكبرها، وتؤدي دوراً محورياً في تشغيل الصناعات

الأخرى وتوليد الطاقة الكهربائية، وتحريك وسائل النقل بشتى أنواعها جواً وبراً وبحراً. (المركز العربي للأبحاث الاستراتيجية، 2020)

تراجع الطلب على النفط ومشتقاته خلال الأشهر الماضية بسبب إجراءات الإغلاق في مختلف دول العالم إثر تفشي وباء كورونا واضطرار الناس للبقاء في منازلهم، وتوقف العمل في العديد من المصانع. واضطرت شركات النفط إلى استئجار ناقلات نفط ضخمة لتخزين الخام الفائض، ولذا أصبحت الشركات تدفع للمشتريين لنقل الخام بعيداً عن منشآتها تفادياً لدفع أموال أكثر لتخزينه. (bbc.com/arabic/business، 2020)

ففي الولايات المتحدة وصل سعر برميل النفط إلى - 37.63 دولاراً. حيث تهاوى الطلب على النفط وانهارت الأسعار. ولا تزال الأسواق تواجه فائضاً يزيد على 4 إلى 10 ملايين برميل يومياً في الفترة فيفري - ماي 2020 ، وهو ما يعادل 4 - 10 في المئة من الطلب العالمي حتى بعد تخفيضات منظمة أوبك وشركائها.

### 3.3 صدمة عالمية مزدوجة جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط:

من المتوقع أن تكون صدمات العرض والطلب السلبية المرتبطة بفيروس كورونا قصيرة الأجل نسبياً، ولكنها شديدة وستؤثر على العديد من القطاعات والبلدان. حالما تخف حدة الجائحة، سيتعافى الطلب والعرض- وتعتمد سرعة حدوث هذا التعافي على طول وعمق التعتل.

بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح. ففي 5 مارس، اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا.

وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل طاقته الإنتاجية القصوى. كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطاً فورياً في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين.

ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع انتعاش أسعار النفط ببطء - بحيث لا تصل إلى 40 دولاراً للبرميل حتى نهاية عام 2022.

### 4.3 التأثير المزدوج لتفشي الوباء وأسعار النفط:

تتداخل الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي الوباء وانهيار أسعار النفط، ولكن إحداها تختلف عن الأخرى. فمن ناحية، يرتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدن، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لشركة الأبحاث النرويجية Rystad Energy، فإن الانخفاض بنسبة 10% في استهلاك النفط من عام 2019، أو حوالي 10 مليون برميل في اليوم، هو نتيجة انخفاض السفر جواً

وبراً. وفي حين أن عمق ومدة الصدمة الوبائية غير مؤكد، فمن المتوقع أن تكون قصيرة الأجل.

والواقع أن شدة الصدمة أثارت تدابير محلية غير مسبقة في البلدان المتقدمة والنامية، ومن المؤمل أن يسود التنسيق العالمي الحتمي للقضاء على الفيروس. إن المؤسسات المالية الدولية هي عنصر حيوي بالنسبة لجهود البلدان النامية التي تحارب الفيروس والتي تعاني خلافاً حاداً في ميزان المدفوعات أو المالية العامة. فهذه المؤسسات، التي يمكن أن تقدم تمويلاً منخفض الفائدة يصل إلى صفر وفترات استحقاق طويلة، هي الأفضل تجهيزاً لمساعدة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان النامية الأخرى على التعامل مع الصدمة المزدوجة. إن تكلفة التقاعس عن التحرك اقتصادياً واجتماعياً ستكون باهظة. ومكاسب التحرك ضئيلة.

وحالما يتوقف انتشار الفيروس، سنتراجع التدابير الوقائية التي تمثل الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي. وستعتمد سرعة التعافي على سرعة وحسم الحكومات في اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمة الصحية. لكن من المرجح أن يستمر عنصر العرض في الصدمة النفطية ويدفع أسعار النفط إلى الانخفاض لفترة أطول. تختلف الصدماتان في مدتهما وكذلك في عواقبهما المحتملة وما يرتبط بهما من مخاطر التقاعس عن التحرك.

عند تقييم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، يميز الاقتصاديون عادة بين الصدمات النفطية التي يحركها العرض وتلك التي يحركها الطلب. وترتبط الصدمات المدفوعة بالطلب بتطور الطلب العالمي، وبالتالي لا يتوقع أن يكون لها تأثير مستقل على الاقتصاد العالمي. والصدمات النفطية المدفوعة بالعرض من المتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة للاقتصاد العالمي. لكن هناك العديد من الأسباب التي قد تجعلها لا تعطي هذه الدفعة - يعود أغلبها إلى أن آثار انهيار أسعار النفط على الانتشار المالي تسببت في تعثر أسواق الأسهم والسندات والسلع الأولية غير النفطية. (albankaldawli.org، 2020)

#### 4. التداعيات على الاقتصاد الجزائري:

تمثل عائدات النفط في الجزائر 93 في المئة من مداخيل العملة الصعبة أو النقد الأجنبي. وبعد أزمة انهيار أسعار النفط، تراجعت مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار نهاية عام 2014 ، إلى 32 مليار دولار خلال 11 شهراً من عام 2019 ، وفق بيانات رسمية لإدارة الجمارك. وشهدت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نزيفاً حاداً منذ عام 2014 ، فبعد أن تخطت 194 مليار دولار عام 2013 ، فإن الحكومة تتوقع وصولها إلى 52 مليار دولار نهاية عام 2020 . كما تبحث الحكومة تأجيل المشاريع التي تمولها الدولة.

لا تنحصر آثار فيروس كورونا على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب، ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة والنقل، عصفت أيضاً بقطاعات صناعية وخدمية هامة في العالم، مع توقع تراجع نسبة النمو العالمي لسنة 2020، إلى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الأخيرة، إذ سيكون للشلل

الاقتصادي العالمي انعكاسات وتبعات سلبية جدًا على الاقتصاد الجزائري إذ يعتمد كل من نسيجه الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبر الصين من بين أهم مورّدي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك، كالمواد المدرسية، والألبسة، وبعض اللوازم المنزلية، كما تُعتبر المصانع الصينية المورّد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توقّر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، وفي ظلّ شلل المصانع الصينية، فإنّ العطب في مسار بعض القطاعات في الجزائر سيكون كبيراً، كما يتوقّع تضرّر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، يشمل القطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها، كما أن التأثيرات المتوقعة على ندرة المخزون الاستراتيجي، قائمة في ظلّ توقف العمل في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، مما سيسبب غلاء الأسعار، كما أن قرار مجلس الوزراء الأخير، تخفيض فواتيرها من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، سيجعل الكثير من الشركات تعاني من نقص في المادة الأولية المستوردة، مما سيؤدّي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات على تسريح جزء من اليد العاملة.

(لشموت، ULTRA الجزائر، 2020)

وقد كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد عن خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الربيع البترولي وقد فتح الاقتصاد الموازي الستار، لتبرز فئات واسعة من المجتمع لا تستفيد من التأمين الاجتماعي، الذي يوفّر التأمين في حالة البطالة، كما عرّى الفيروس هشاشة قطاع خفيّ في المجتمع، يشكّل فيه العمل اليومي مصدر رزق للملايين، وبتهاوي أسعار البترول إلى ما تحت حاجز 30 دولارا تكون الميزانية الجزائرية المبنية في العادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل إذا استمرت الأزمة إلى نهاية السنة الحالية، حيث تعتمد الجزائر على مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، وتدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس المداخيل، ومن سوء الحظ أن زبونيها الرئيسيين في أوروبا والعالم إيطاليا وإسبانيا هما الأكثر تضررا حاليا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين علما أن البلاد ترتبط بأنبوب غاز نحو إسبانيا، وبأخر باتجاه إيطاليا. (سالم، 2020)

الجدول 1: تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية للفترة 2012-2020 (الوحدة: مليار دولار)

| السنة | سعر النفط | السنة | سعر النفط |
|-------|-----------|-------|-----------|
| 2012  | 109.45    | 2017  | 47.17     |
| 2013  | 105.87    | 2018  | 75.61     |

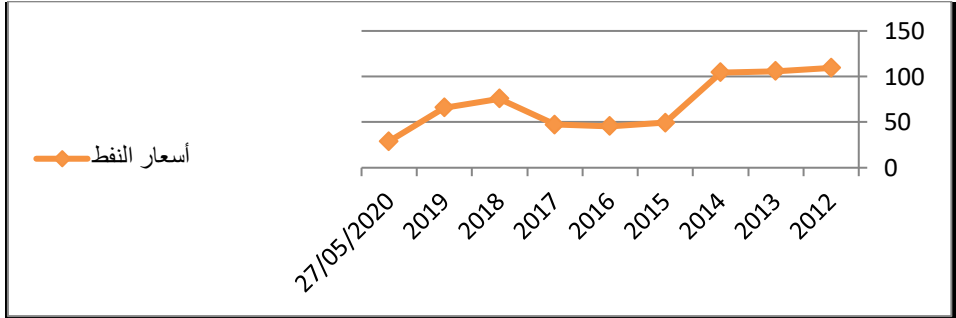
|       |            |        |      |
|-------|------------|--------|------|
| 65.71 | 2019       | 104.61 | 2014 |
| 29.03 | 2020/05/27 | 49.49  | 2015 |
| /     | /          | 45.42  | 2016 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات "OPEC annal statistical bulletin"، الموقع:

[www.opec.org](http://www.opec.org)

الشكل البياني الموالي يمثل ترجمة للبيانات المقدمة في الجدول أعلاه:

الشكل 1: تطور أسعار النفط للفترة (2012-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على الجدول (01).

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن أسعار النفط شهدت تذبذبا خلال الفترة المذكورة، حيث سعر البرميل ناهز 109.45 دولارا سنة 2012، ثم بدأ السعر ينخفض تدريجيا حيث وصل إلى 59.81 دولار للبرميل سنة 2015، ثم ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى 75.61 دولار، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها منظمة OPEC و حلفائها بقرار تخفيض حجم الإنتاج (aljazeera.net, 2020) ليعود للانخفاض بشدة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي الذي تبنته معظم دول العالم مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط. (bbc.arabic، 2020)

أما فيما يخص تضاعف عجز الموازنة في ظل هذه المعطيات أن الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج إذا كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز ب 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف إذا استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ 2800 مليار دج سيتم تقليصا إلى النصف وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ 1400 مليار دج يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ 1500 مليار دج، أي أن

العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دج وهو ما يعادل 26 مليار دولار.

إن انعكاسات تراجع أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة يظهر جليا من خلال الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وتقدير الموازنة العامة في الجزائر، حيث يتوقع تقليص حجم النفقات العامة وكذلك باعتبار أن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل إيجاد مصادر جديدة للإيرادات اعتبارا مهما آخر. ; (عمار و زوهير) الجدول الموالي يوضح تطور حجم العجز الموازي في الجزائر للفترة 2019-2020.

الجدول 2: تطور حجم العجز الموازي للفترة 2015-2019 (الوحدة: مليار دج)

| السنة | إجمالي الإيرادات | إجمالي النفقات | العجز الموازي | السنة | إجمالي الإيرادات | إجمالي النفقات | العجز الموازي |
|-------|------------------|----------------|---------------|-------|------------------|----------------|---------------|
| 201   | 3433.3           | 7058           | 3624.67       | 201   | 5011.5           | 7297.4         | 2285.91       |
| 2     | 322,88           | 6024,1         | 3001.22       | 6     | 6047.8           | 7282.6         | 1234.74       |
| 3     | 3912,1           | 6980,3         | 3068.02       | 7     | 6313.9           | 7899.6         | 1585.10       |
| 4     | 4552.5           | 7656.3         | 3103.79       | 8     | 5534.0           | 6429.5         | (895.42)      |
| 5     |                  |                |               | 9     |                  |                |               |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية على الموقع

الإلكتروني: <http://www.mf.gov.dz> تاريخ الإطلاع 2020/11/28.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تعاني من عجز مستمر في ميزانيتها حيث لاحظنا أرصدة سلبية لطول فترة الدراسة و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط و انخفاض العوائد البترولية من جهة وارتفاع سياسات الإنفاق الحكومي بوتيرة عالية (اعتماد برنامج دعم النمو) من جهة أخرى، ولتجنب تفاقم العجز الموازي عمدت الحكومة إلى إتباع سياسة التقشف بإلغاء بعض المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التشغيل بالإضافة إلى ذلك عمدت على زيادة الجباية العادية، كما قامت الحكومة بعد ذلك بتعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض من أجل تمويل احتياجات الخزينة العمومية من قبل البنك المركزي الأمر الذي أدى في السنوات الأخيرة إلى انخفاض نسبة العجز بسبب لجوء الحكومة إلى آلية جديدة لإقراض الخزينة العمومية والمعروفة بالتمويل غير التقليدي (هجيرة و محمد، 2020) أما فيما يخص تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر فيتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2015-2019 (الوحدة: مليار دج)

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---------|------|------|------|------|------|
|---------|------|------|------|------|------|

|                      |          |          |          |         |         |
|----------------------|----------|----------|----------|---------|---------|
| رصيد الميزان التجاري | (17.034) | (17.063) | (10.868) | (5.029) | (5.753) |
|----------------------|----------|----------|----------|---------|---------|

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية على الموقع

الإلكتروني: <http://www.mf.gov.dz> تاريخ الإطلاع 2020/11/28.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر قد تميزت برصيد ميزان التجاري سالب حيث لاحظنا أرصدة سلبية خلال فترة الدراسة و ذلك بسبب انخفاض حصة الصادرات النفطية بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعاره، إلا أنه في السنوات الأخيرة انخفضت نسبة العجز بسبب لجوء الحكومة إلى تقليص فاتورة الواردات.

وأما ما يتعلق بتطور الجباية في الجزائر فنورده فيما يلي:

الجدول 04: تطور الجباية في الجزائر خلال السنوات 2015-2019 (الوحدة: مليار دج)

| السنوات           | 2015   | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    |
|-------------------|--------|---------|---------|---------|---------|
| الجبابة البترولية | 1722.9 | 1682.55 | 2126.98 | 2349.69 | 2186.21 |
| الجبابة العادية   | 2829.6 | 3329.03 | 3920.89 | 3964.26 | 3347.88 |

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على الجدول رقم (01).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية العادية عرفت تطورا كبيرا خلال سنوات الدراسة حيث أصبحت تشكل موردا أساسيا لتمويل الميزانية العامة حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2018 حيث بلغت 3964.26 مليار دج، في حين أن الجباية البترولية تتذبذب عائداتها بين ارتفاع و انخفاض إلا أنها تبقى أقل بكثير من الجباية العادية بعدما كانت الجباية البترولية تمثل المورد الأساسي في تمويل الميزانية العامة قبل هذه الفترة و هذا نتيجة انخفاض أسعار البترول و جهود الدولة لتمويل خزينتها بالاعتماد على الضريبة العادية كونها مستقرة و دائمة بخلاف الإيرادات البترولية التي هي متوقفة على الطلب الخارجي. (عبد الهادي و عبد الغني، 2019، صفحة 881)

كما يمكن ذكر بعض الآثار والتي تتمثل في ما يلي: (عمار و زوهير، الصفحات

116-117)

- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: تمثل الإيرادات النفطية 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل سلبي ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو خلال سنة 2016 إلى 3,4 % حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي؛

- انعكاسات انهيار أسعار النفط على التجارة الخارجية: تظهر تجليات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري؛

- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة: رغم الحجم الكبير من الاحتياطات التي حظي بها الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة قبل بضع سنوات من جراء أسعار النفط الخيالية المحققة، إلا أنها بدأت تتآكل بشكل سريع في ظل استمرار الانخفاض في الأسعار، فقد انخفضت ب 35 مليار دولار خلال سنة

2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013؛

- انعكاسات أسعار النفط على المديونية الخارجية: يؤدي التراجع السريع في الاحتياطات المالية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الذي يحتم على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجوزات المستقبلية، وذلك ما حدث من خلال إصدار سندات الدين المحلية كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فهي العودة إلى المديونية الخارجية إذا بقيت أسعار النفط في مستويات متدنية، بعدما سجلت الجزائر سابقة فريدة في تاريخ الدول بقيامها بالتسديد المسبق للمديونية والتخلص من آفاتهما، وهي احد الانجازات المضيئة في نفق الإخفاقات التنموية.

#### 1.4 الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر ووزارة المالية لمجابهة تداعيات فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط:

أقر البنك المركزي الجزائري إجراءات جديدة لتفادي أزمة سيولة في البلاد في ظل انتشار فيروس كورونا وما سيولد من طلب على سحب الأموال، حيث أنه قرر اتخاذ اجرائين، الأول هو تخفيض معدل الفائدة التوجيهي، بمعدل 0.25 بالمئة وتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري في البنوك بـ 2 في المائة. ولقد جاء في البيان أن لجنة عمليات السياسة النقدية خلال اجتماعها يوم 10 آذار/ مارس برئاسة محافظ بنك الجزائر أيمن بن عبد الرحمان " قررت تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية، من 10 إلى 8 في المائة، وتخفيض معدل الفائدة التوجيهي لبنك الجوائز بـ 25 نقطة أساس (0.25 في المائة) لتثبيتته عند 3.25 في المائة، وذلك ابتداء من 15 مارس 2020، وأوضح بنك الجزائر أن القرارات المتخذة في هذا الاجتماع ستسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، تتخذ البنوك هذه الاجراءات في العادة من أجل تشجيع البنوك من أجل الاقتراض منها وبالتالي توفير السيولة في السوق في الفترات التي يتوقع فيها حصول أزمة في السيولة، وهو المتوقع بسبب انخفاض عائدات البترول جرّاء تراجع الأسعار الذي تسبب فيه وباء كورونا. الجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط العالمية. (ULTRA algeria، 2020)

قامت وزارة المالية في ظل أزمة كورونا بتمديد الإجراءات الضريبية للشركات المتأثرة، حيث أعلنت المديرية العامة للضرائب في بيان صحفي عن تمديد إجراءاتها الضريبية التي تهدف إلى دعم الفاعلين الاقتصاديين المتأثرين بالأزمة الصحية Covid 19 لأشهر من G50، وبالتالي تم تمديد الموعد النهائي للاشتراك في سلسلة الاعلانات الشهرية (فيفري، مارس، أفريل ، ماي)، لسداد الرسوم والضرائب المتعلقة بها والتي تمّ تحديدها مبدئيا في 20 مايو حتى الأحد 21 يونيو، وبناء على ذلك ستعين على دافعي الضرائب الاشتراك على أبعد تقدير في التاريخ المعلن سابقا، (وزارة المالية) ونتيجة لذلك اتخذت الحكومة حزمة إجراءات تغلب عليها طابع التقشّف وتجرّدت ملامحها من الحس الإنساني، حيث قرّر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 22 مارس 2020 تخفيض نفقات ميزانية التسيير بنسبة 30 بالمائة، وتقليص فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.

كما قررت الحكومة تجميد الخوض في مشاريع جديدة، وتكليف الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار، والتوقف عن إبرام العقود المتعلقة بالدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية من أجل توفير مبلغ مالي يصل إلى 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى تشجيع المزيد من الاندماج المالي، وكذا الصيرفة الإسلامية، وتحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي.. وعادة ما يتم اتخاذ مثل هذه التدابير التقشفية العاجلة لترشيد النفقات في ظلّ تهوي أسعار النفط، ولكن يفرض تفشي فيروس كورونا اتخاذ سلسلة إجراءات تتماشى أيضاً مع واقع تعطل العمالة غير المنتظمة التي تعيل أسراً والمتضررة من كورونا، وتنامي احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية والمستلزمات الطبية وضرورة إصلاح المستشفيات الجزائرية غير المستعدة لمواجهة فيروس كورونا، كما تمخض اجتماع مجلس الوزراء عن التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم، وكذا استرجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية.

والأمر سيان بالنسبة للشركات العاملة في حقول النفط والتي تستمر بإخراج الخام الأسود الذي يباع بأقل من كلفته التي تضم تكاليف التشغيل والبحث والتنقيب والاستخراج والمعالجة ما يعني أنّ هناك خسائر فادحة تتكبدها القطاعات الحيوية في البلاد كل يوم حتى يزول هذا الفيروس. (لشموت، **ULTRA** جزائر، 2020)

كما تشكل الضبابية التي تحوم حول طول مدة أزمة كورونا هاجساً يؤرق أغلب الشركات والمصانع الجزائرية التي باتت مهددة بالانهيار بسبب نفاد مخزون المواد الخام المستوردة من الصين والدول الأوروبية جرّاء تعليق الرحلات التجارية بين الجزائر وتلك الدول.

## 5. التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لاستدامة التنمية:

### 1.5 مفهوم التنويع الاقتصادي:

التنويع بشكل عام يعني تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا يسمح ببناء اقتصاد محلي سليم ينتج نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، من خلال سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية. (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل" وهذا التعريف للتنويع الاقتصادي يستهدف تخفيض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (عاطف لافي و عباس مكي، 2014، صفحة 57)

ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية من خلال:

- التنويع الأفقي والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة ؛
- التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عموديا.

### 2.5 أشكال التنويع الاقتصادي:

يتم التمييز بين ستة أشكال للتنويع يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها: (عاطف لافي و عباس مكي، 2014، صفحة 57)

-**التنويع العمودي (الرأسي):** وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي لأعلى)، أو التوجه لصناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها ( التنويع العمودي لأسفل)؛

-**التنويع الأفقي:** وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت؛

-**التنويع الجانبي:** وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

-**التنويع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

-**التنويع الجغرافي** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات)،

مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

-**التنويع المالي:** وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر

الاستثمار من خلال توزيع الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في أن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة، ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات.

### 3.5 أهمية التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة بما يسهم في تقليص الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال النقاط التالية:  
-زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

-تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في عدد قليل منها، ويزيد من العائدات ويضمن استقرارها؛

-تحفيز معدلات التبادل التجاري والرفع فيها، حيث أن انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدنية مستوى معدل التبادل التجاري؛

-تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنوع في الإنتاج والتصدير واستقرار معدلات النمو الاقتصادي.

-كما للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة من حيث دوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتبرز هذه الأهمية في ما يلي: (الناورز، 2019، صفحة 198)  
-يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية؛

-يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وهو ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

-يعمل التنويع الاقتصادي على التقليل من التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة التقلبات في الطلب والأسعار؛

توفير المزيد من فرص العمل من خلال تحفيز النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، وبالتالي زيادة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، والذي يؤدي بدوره إلى الطلب على العمالة.

#### 4.5 أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن أن تؤدي سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية نذكر منها ما يلي: (فاتح، محمد السعيد، و بوبكر، 2017، الصفحات 82-84)

- حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية: تحدد أسعار سلعة النفط في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى سياسية وطبيعية وغالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار (انخفاضا وارتفاعا) الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار سلبية وأزمات مختلفة كإضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي؛

- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية: وذلك من خلال تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط والاعتماد على القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والقطاع الخدمي والقطاع الصناعي وخلق عديد التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وإعادة بناء جميع فروع الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة مادية وإنتاجية للاقتصاد؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي: تهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة كما انه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية؛

#### 6. خاتمة:

شهد العالم في نهاية سنة 2019 ميلاد فيروس جديد ضمن سلسلة من فيروسات كورونا والذي يعرف "Covid 19"، هذا الوباء الذي ظهر في مدينة ووهان بالصين حيث كانت له آثار حادة على العديد من المؤشرات الاقتصادية ولعل أهمها على الإطلاق أسعار النفط حيث انهارت إلى ما دون 25 دولار للبرميل، هذا الانخفاض الذي لم يعرفه العالم منذ 18 سنة على إيرادات الدول النفطية وخاصة الجزائر، وهو ما يحتم على الدولة الجزائرية البحث عن مختلف البدائل المتاحة لمواجهة تراجع المداخيل وذلك بالتركيز على إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالاعتماد على القطاعات التي تساهم في تكوين الدخل الوطني

إن اعتماد التنويع الاقتصادي كإستراتيجية في الاقتصاديات النفطية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة يتطلب إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحصار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين ما يؤدي إلى كفالة الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع وتصفية كل مظاهر التبعية والتخلف، وضمان التوازن والاستقرار مما يسمح بتجنب الأزمات والصدمات الخارجية، والتي تجلت بصورة واضحة في أعقاب كل تراجع في أسعار النفط، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يشكل النفط سلعة إستراتيجية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، حيث يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبتها عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط والتي من بينها الجزائر؛

- لقد كان لتقشي فيروس كورونا تأثير على الأسهم العالمية حيث شهدت مؤشرات FTSE و DOWJONES الصناعي انخفاضات هائلة منذ بداية الوباء حيث حققت المؤشرات المذكورة أكبر انخفاض لها منذ 1987؛

- لقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال الخزينة والبنك المركزي بتحرير هوامش اضافية للسيولة عن طريق القيام باجرائين الأول هو تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0,25 % والثاني تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري في البنوك بمعدل 2%.

- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي والفلاحي إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذه القطاعات؛

- إن التنويع الاقتصادي يسمح بتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا من شأنه بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، من خلال سياسة تنمية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد؛

- تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والجزائر أحدها سبيلا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة، والنهوض الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل.

#### 1.6 المقترحات:

-تحفيز القطاع الإنتاجي من خلال توفير المتطلبات الضرورية التي يحتاجها وبالتالي مضاعفة الإنتاج والصادرات، ومن هنا إيجاد مركز تنافسي قوي للمنتجات الوطنية والقدرة على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة؛

-الاهتمام بإستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري، وتوفير الدعم الضروري لها لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

-اتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بدعم التجارة الخارجية والاستثمار؛

-تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات لجميع المستثمرين؛

#### 7.قائمة المراجع:

1. [aljazeera.net](https://www.aljazeera.net/news/ebusiness). (12, 05, 2020). تاريخ الاسترداد 30, 5, 2020، من <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness>.
2. [bbc.arabic](https://www.bbc.com/arabic/world-52376796). (2, 05, 2020). تاريخ الاسترداد 30, 5, 2020، من <https://www.bbc.com/arabic/world-52376796>.
3. [ULTRA algeria](https://ultraalgeria.ultrasawt.com). (5, 5, 2020). تاريخ الاسترداد 30, 5, 2020، من <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>.
4. العقاد انور عبد الغني، و الحمادى محمد عبد الحميد. (2010). *الجغرافية الاقتصادية موارد الطاقة والموارد المعدنية* (المجلد الجزء الثاني). دار المريخ، الرياض:.
5. بوسالم ابو بكر، و بن طيرش عطاء الله. (2017). دور انهيار أسعار النفط في تبني إستراتيجية تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 12 (3)، 295.
6. بوسالم ابو بكر، و بن لشهب حمزة. (2017). انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2015. *مجلة التنمية الاقتصادية* (3)، 117-118.
7. حاج قويدر عبد الهادي، و بوشري عبد الغني. (2019). أثر الرقابة على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 5 (2)، 881.
8. حميدوش عمار، و بوعكريف زوهير. (بلا تاريخ). *تداعيات انهيار اسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر -تنمية القطاع السياحي كاحد الخيارات الاستراتيجية-*. 117-116.
9. سعد الله داود. (السداسي الاول 2017). *سياسات الطاقة المتجددة في ظل اشكاليات اسواق النفط دراسة على ضوء المبادرات الاوروبية للطاقة المتجددة*. دار هومه، الجزائر.
10. ضياء الناروز. (2019). *أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
11. عمار لشموت. (5, 4, 2020). *ULTRA جزائر*. تاريخ الاسترداد 25, 5, 2020، من <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>. تداعيات فيروس كورونا.. شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر:

12. غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، و رزيقات بوبكر. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك). *مجلة اقتصاديات المال والاعمال* ، 21 (28)، 84-82.
13. محمد خميس الزوكي. (2001). *جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
14. محمد سالم. (2020، 5 2). *arabia*. تاريخ الاسترداد 30 5، 2020، من <https://m.arabia21.com>.
15. مراد علة. (جانفي 2017). دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014. *مجلة رؤى اقتصادية* (9)، 95.
16. مرزوك عاطف لافي، و حمزة عباس مكي. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية* ، 8 (31)، 57.
17. مكاي هجيرة، و بوبكر محمد. (2020). دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018. *مجلة المالية والاسواق* ، 7 (1)، 262.
18. منظمة الصحة العالمية. (11 3، 2020). تاريخ الاسترداد 30 5، 2020، من <https://www.who.int>.
19. موسى باهي، و كمال رواينية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (5)، 135.
20. نعيمة حمادي. (2008-2009). تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008. 8-9. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
21. وزارة المالية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 5، 2020، من <http://www.mf.gov.dz>.
22. وكالة الطاقة الدولية. (20-03). *الادخار الموارد تقانات النفط والغاز من اجل أسواق الطاقة المستقبلية*. (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المحرر، و مظهر بايرلي، المترجمون) المملكة العربية السعودية : المنظمة العربية للترجمة.